عشرة وزراء جدد يؤدون اليمين الدستورية

الخبـــــــــر

صحيفة الأهرام:

أدى أمس عشرة وزراء جدد و ٤ نواب للوزراء اليمينَ الدستورية أمام الرئيس عبدالفتاح السيسي، وهم الدكتور جلال سعيد وزيرا للنقل، والمستشار حسام عبدالرحيم وزيرا للعدل، وشريف فتحى عطية وزيرا للطيران المدني، وعمرو على عبد العزيز الجارحى وزيرا للمالية، والدكتور عبدالعاطى خليل وزيرا للموارد المائية والري، وأشرف الشرقاوى وزيرا لقطاع الأعمال العام، والدكتور خالد العناني عز وزيرا للآثار، ومحمد محمود سعفان وزيرا للقوى العاملة، ومحمد يحيي راشد وزيرا للسياحة، وداليا جميل خورشيد وزيرة للاستثمار، فضلا عن ثلاثة نواب لوزير المالية، ونائب لوزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

وعقب أداء اليمين، اجتمع الرئيس معهم بحضور رئيس مجلس الوزراء المهندس شريف إسماعيل، وطالبهم بضرورة التحلي بالتجرد والتفاني وإعلاء مصلحة الوطن، فضلا عن ترشيد الإنفاق والحفاظ على المال العام، ومكافحة الفساد.

وصرح السفير علاء يوسف، المتحدث بِاسم الرئاسة، بأن الرئيس السيسي أكد ضرورة الانتهاء من المراجعة النهائية لبيان الحكومة المُزمع تقديمه للبرلمان وإبداء أي ملاحظات عليه، مشددا على أهمية البناء على ما تم تحقيقه من إنجازات ودراسات لاستكمالها وتنفيذها، مع الحرص على التواصل والتنسيق سواء بين الوزارات المختلفة أو بين جميع القطاعات داخل كل وزارة.

وأضاف علاء يوسف أن الرئيس أكد أهمية مكافحة الفساد بجميع صوره وأشكاله سواء كان ماليا أو إداريا، كما وجه بأهمية التواصل بين الوزراء والمواطنين من خلال وسائل الإعلام لإيضاح حقائق الموقف بكل صراحة وشفافية وإطلاع المواطنين سواء على التحديات أو الإنجازات والتطورات الجارية.

كما أشار الرئيس إلى جسامة المسئولية الملقاة على عاتق وزراء المجموعة الاقتصادية، مشيرا إلى أهمية توفير التمويل اللازم للمشروعات بأساليب مبتكرة لتخفيف أعباء الموازنة العامة للدولة.

من جانبه، أكد رئيس مجلس الوزراء أن المهام الموكلة للوزراء الجدد واضحة، خاصة في ملف وزارة المالية بالتعامل مع عجز الموازنة، وملف الضرائب يحتاج إلى تطوير شامل. وتعقيبا على الإبقاء على وزيري الصحة والتعليم، قال رئيس الوزراء إن أداء الوزارتين سيكون أفضل خلال المرحلة المقبلة، وإنه عقب إلقاء بيان الحكومة ستشهد برامج الوزارتين تحسنا وتطورا كبيرا.

الرأي

* التعديل الوزاري الجديد والذي جاء أغلبه في وزارات ذات علاقة بالشأن الاقتصادي يعكس توجه الدولة لإنجاز إصلاحات حقيقية وهيكلية على مستوى قطاعات بعينها خاصة المالية العامة والسياحة والطيران والاستثمار وقطاع الأعمال العام، وهو ما يستدعي الإسراع بطرح رؤية الوزراء الجدد بالنسبة لبرنامج الإصلاح ضمن برنامج الحكومة المصرية المزمع عرضه على البرلمان يوم الأحد القادم.

* إعادة وزارة قطاع الأعمال العام يشير إلى التركيز على تطوير القطاع بصورة شاملة ليس فحسب على المستوى الفني والتشغيلي ولكن أيضا على مستويات آليات التمويل والاستثمار والشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع تطوير وإعادة تشغيل المصانع المتوقفة لتحقيق عائد إيجابي للموازنة العامة للدولة خاصة وأن التفكير الذي ذكر أكثر من مرة لطرح حصص من شركات قطاع الأعمال العام في البورصة يجب أن يسبقه إعادة الهيكلة لتحقيق النتيجة المقبولة.

* ويجب أن يتم البدء خلال الفترة المقبلة في وضع إطار عام لتطوير الشركات القابضة والتابعة بهدف تعزيز الهياكل المالية والقدرات الإنتاجية لهذا القطاع الحيوي، فضلا عن تعظيم مشاركة الشركات التابعة له في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي إلى جانب إعادة النظر في الرؤية الاستراتيجية التي يعكسها القانون الحالي لشركات قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١.

* التعيينات التي شملت وزارة المالية في التعديل الوزاري تؤكد على تحول في الرؤية الاستراتيجية للدور الذي ستلعبه الوزارة خلال الفترة القادمة، فتعيين نائبا للوزير للسياسات المالية يوضح الاقتناع بضرورة تفعيل دور تلك السياسات في الاقتصاد المصري والاعتماد عليها كمحفز للنمو الاقتصادي وكأداة رئيسية لتنشيط عملية التنمية، كما أن تعيين نائبا للوزير للسياسات الضريبية هو مؤشر على اقتناع الدولة بكون المنظومة الضريبية المصرية تحتاج إلى تعديلات جذرية وشاملة بدءا من تخطيط السياسات الضريبية ووضع أسس جديدة للتقاضي الضريبي وحتى وضع خطط ضريبية تخص القطاع غير الرسمي وتحصيل الضرائب على المهنيين مع تهيئة الأجهزة الإدارية الخاصة بالضرائب للإصلاحات.

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء علي وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.